

فخامة الرئيس : اضع المادة (٦٩) بأراضي .

فوافق المجلس على قبولها اي بمبلغ ٦١٣٠ جنيه

تعميمات واصل	٧٠	٣٠٠	٣٠٠
لوازم يطرية	٧١	١٠٠	٧٥
تجهيزات	٧٢	٥٠٠	٥٠٠
لوازم سرجيه	٧٣	٧٠	٧٠٠

الرئيس : الجلسة يوم الاربعاء الساعة الثالثة

وانقضت الجلسة الساعة السادسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

الجزيرة الرسمية
الأمير الشيرازي

عمان الخميس في ١٦ محرم سنة ١٣٤٩

و ۱۲ حزيران سنة ۱۹۳۰.

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة للتعقد في ٢٣ - ٤ - ١٩٥٠ للفترة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثامنة عشر

الرَّم - الجلسة الثامنة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشرعي الاردني الاول
الشارح ١٣٠-٤٢٣

افتتحت الجلسة الثامنة عشر للدورة فوق العادة للجلس التشرعي الاردني الاول في
٢٤-١٣٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة الثالثة برئاسة وكيل الرئيس ابراهيم بك هاشم
وزير العدلية وحضور اكثرية

اكتمل النصاب القانوني فليتل الضبط

فلي الضبط من قبل الكاتب

توفيق بك :

٧٠٠ ٧٠٠ ٧٣ لوازم، مروجيه

محمد بك الانسي : ماذا يقصد من لوازم المروجيه بالمادة ٧٣ ؟

توفيق بك : لاجل اتياع اللوازم المائدة لحيل الفرسان .

نظمي بك : ما الفرق بين الجندي الفارس وبين الجندي المشاة ؟

توفيق بك : لا يوجد فرق بين الجندي الفارس والجندي للمشاة ولا يتميز احدهما على الآخر
سوى ان الفارس يتقاضى راتب أكثر من المشاة لتأمين علف دابته وهذا الذي يسمى بدل علف .
نظمي بك : هل ان هذا المبلغ المخصص للوازم السروجيه هو غير الذي اخذ في العام الماضي
وكم صرف منه ؟

توفيق بك : تجدد ريع هذا اللوازم في كل سنة مرة . وبصورة تدريجية والآن نحن في دور
تجديد الربع كما فهمت من مساعد قائد الجيش .

محمد بك الانسي : اذا يكن (٥٠٠)

عنده بك . هل هذا المبلغ يكفي ام لا ؟ «خطاباً للانسي»

توفيق بك : لا يكفي لانه يوجد هيجانه تحتاج الى سروج في هذا العام .
وكيل الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي .

فرض المجلس قبولها

وكيل الرئيس : اضع اقتراح محمد بك الانسي بالرأي اي (٥٠٠) جنيه بدلا من (٧٠٠)
قبيله للمجلس بالاكثريه اي (٥٠٠)

١٢٩٠ ١٢٩٠ ٧٤ اجور نقل

نظمي بك : كم صرف بالعام الماضي من اصل هذا المبلغ ؟

توفيق بك : لغاية شباط صرف ١٢٢٨ جنيه .

نظمي بك : يجوز ان تكون الصريفات في هذا السنة اقل منها في العام الماضي لتلك اقترح

نقيص هذا المبلغ .

توفيق بك : لا يهرب عن البال ان هذه الاقتراحات ربما تشوش اعمال القيادة والقضية
قضية حساب وطالما صرف بالعام الماضي (١٢٢٨) جنيه لغاية شباط فليس من المتقول نقيص شيء
من هذا المبلغ .

نظمي بك : نعم نحن لم تكن مأموري مال الا انه نعلم يقيناً ان النفقات تنقل تقديرًا وطلالسا
ان حالة البلاد الاقتصادية والزراعية في خطر عدا عن كوننا نحتاج لمساعدة ام دواتنا اعني دائرتي
الزراعة والمعارف ولتلك اقترح نقيص هذا المبلغ الذي سوف لا يجهل من جراء نقيصه اقل
خلل بالامن .

توفيق بك : قلت لكم ان هذه المبالغ ليست من الامور الكالية لانها تصرف لاجل الحاجة
ونفقات الجنود والضباط لاجل القيام بوظائفهم لان من اعمالهم الاساسية التنقلات وعندنا مثال
واضح اذ ان في السنة الماضية صرف هذا المبلغ .

نظمي بك : ان خالف النفقات والسفريات التي صرفت في العام الماضي لا تتخذ اسماً للستين
المقبلة .

توفيق بك : هل نقصد انهم سوف لا يصرف هذا المبلغ او أكثر منه في هذا العام ؟

نظمي بك : انا لا اظن ولا اظن يوماً من الأيام بانني اظن .

عوده بك : ان القاعدة المتبعة في تقدير نفقات الجيش هي ان تقدر له تلك النفقات كأنه في حالة حرب . اما اذا قبض الله ان يعيش بسلام فان هذه المبالغ لا تصرف بل تبقى وفراً .
نظمي بك والله اننا نتمنا من مهمم فؤادنا ان يكون جيشنا معد للحرب وحينئذ لا نكتفي باعطائه هذا المبلغ الضئيل بل نبذل اموالنا ونفدي ارواح اولادنا في سبيل تعز . وحفظ هيئته واعسلاه كلمته وشأنه . ولكن والحمد لله نحن الآن مجاورين لمناطق مسالمة لنا .
الشيخ حمد بن جازي : يقول عوده بك يجب ان تصرف اموال الامة كأننا في حالة حرب واين الحرب (والله انما في شايء شيء) .

عوده بك : اسبغت يا حمد ما حدث لكم مع العربان وكيف نهبوا واذنوا اموالكم
حمد بك الانسي : فليجي الحرب .
نظمي بك : ضموها بالرأي .

توفيق بك : وضعا بالرأي سهل ولكن يجب ان تلاحظوا الاعتبارات التي ذكرتها
وكيل الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي .

تقبلها المجلس بالأكثريه

توفيق بك :	قبلت	١٥٠	١٥٠	٧٥	الاث
٢٥٠	٢٥٠	٤٠٠	٧٦	٧٥	اجور نقل بالسكة الحديدية
٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٧٧	٧٧	انارة وتدفة
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٧٨	٧٨	بدل سفرات
١٥٠	١٥٠	١٥٠	٧٩	٧٩	ضباة المواثف
٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٨٠	٨٠	فوق المادة خدمات سريعة
٩٥	٩٥	٩٥	٨١	٨١	متفرقة
١٤٨٦	١٤٨٦	٤٨٦	٨٢	٨٢	بدل تقاعد
١٢٥	١٢٥	١٢٥	٨٣	٨٣	مخيم مياه
١٢٥	١٢٥	١٢٥	٨٤	٨٤	لوازم متنوعة
١٨١	١٨١	١٨٧	٨٥	٨٥	علاوة غلا - المشية

شمس الدين بك : هذه زيادة لا لزوم لها .
نظمي بك : نعم واننا بهذا الرأي .
توفيق بك : ولكن هذه الزيادة بموجب اتفاقات .
نظمي بك : ولكن نحن نريد ان نرى ورقة واحد من هذه الاتفة قبلت لربما تكون بصلحنا فتتخذها حجة لخلاصنا من مثل هذه المبالغ ضموها بالرأي .
نجيب بك : اعطونا ايضا حلت .
توفيق بك : كل موظف مستعار انكليزي يتقاضى راتبة وتم علاوة وغلا - مشية ونلسطين تتشلى على هذه المقاصدة .
وكيل الرئيس : اضما بالرأي فرفضت من قبل المجلس بالأكثريه .

توفيق بك :	قبلت	١٥٣٦	٨٦	٨٦	بدل خدم ومسكن وانارة وتدفة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٧	٨٧	لوازم تصوير وتجهيزات للبصنة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٨	٨٨	خيام
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٨٩	٨٩	برق وبريد وهاتف

شمس الدين بك : اننا لا اقبل التصديق على مثل هذه المبالغ الجسيمة المؤهومة غداً يأتي باز بك قموار و يقول عندي واردات كذا من الآلاف للوزارة من الجنيئات والحقيقة كما قلت .
وكيل الرئيس : اضما بالرأي .

توفيق بك :	قبلت	٣٤	١٠	١٠	بدل تأمين على اللوازم
٢٥٠٠٤	٢٥٠٠٤	٢٥٠٠٤	١٠	١٠	المجموع
٨٥٤٧٠	٨٥٤٧٠	٨٥٤٧٠	١٠	١٠	المجموع العربي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠	ب - المجنون
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١٠	الرواب

١	٢٥٢	٠
٢	٠	٣١٢
٣	١٩٢	٠
٤	٠	٢٤٠
٥	٢٠٤	٢٠٤
٦	٥٧٦	٥٧٦
٧	٤٢٠	٥٠٤
٨	٧٢	٧٢
٩	٤٩٨٠	٤٩٨٠
١٠	١٥٠	١٠٠
١١	٠	٦
المجموع	٦٨٤٦	
نفقات اخرى		
١٢	٧٦٠	٧٦٠
١٣	٧٠٠	٧٠٠
١٤	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١٥	١٥٠	١٥٠
١٦	٥٠	٥٠
١٧	٢٠٠	٢٠٠
١٨	١٥٠	١٥٠
١٩	١٥٠	١٥٠
٢٠	٢٠	٢٠
٢١	١٦	١٦
٢٢	٢٥	٢٥
٢٣	١٠٠	١٠٠

قبل

٢٤	٥٠	٥٠	قبلت
المجموع	٥٥٩٥١		
المجموع العدوي	١٢٢٩٧		
قلم الاختيارات			
الرواتب			
١	١٧٠		
٢		٣٠٠	
٣	٢٦٠		
٤		١٩٢	
٥		١٠٨	
٦	٦٠	٧٢	
٧		١٢	
٨		٣٦	

نظمي بك : لماذا يعطى لهذا الموظف منتهى الدرجة بعد ان رفع
توفيق بك : ولكن بالنسبة لاشغاله لا يؤخذ سوى جبه واحد زيادة عنهم
الاشرف على البند وليلا يشتهوا به في هذه اللجنة لما قبلنا الراتب المذكور والآن لماذا يعطى علاوة
خصوصية تحت هذا الاسم اقترح لنوها ؟

توفيق بك : هذا الموظف سيكلف بائصال علاوة على اشغاله الاصلية .
نظمي بك : هل سمعتم انه يجوز لموظف والى حد ما يتقاضى راتبين بان واحد ؟
شمس الدين بك : لا يجوز له ان يتقاضى راتبين من دائرة واحدة ولكن هنا جائز
وكل الرئيس : اجبتا بالموظف

مرفعت من قبل المجلس

وكيل الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي .

فرفضت بالأكثرية .

١٥٨ ٦٥٨ ٩ . أكراميات وإعانات للشيخ

عطا الله بك : من م هؤلاء الشيخ نريد ان نعرف اسماءهم .

شمس الدين بك : « خليفهم يعطو الشيخ يا رجل »

توفيق بك : يعطى هذا المبلغ لمن يقدم حدية نافذة للبلاد

عطا الله بك : لم نر قط ان الحكومة اعطت شيئاً ما لاحد الشيخ

وكيل الرئيس : اضع المادة بالرأي

قبلت

٢٤٠٠ ٣٠٠٠ ١٠ قرطاسية ومطبوعات

٣٦٠ ١٤٧٦ ١٤ متنوعة

١٥٠ ١٥٠ ١٢ مصاريف وكلاء التاج عن اللوازم

نظمي بك : ما هذه المصاريف ؟

توفيق بك : اجرة عموله

نظمي بك : نحن لما ذا نذكر من مراقبة اللوازم اليس لانها تترك تجار البلاد وتشترى جميع

اللوازم من وكلاء التاج البريطاني

توفيق بك : يوجد اشياء كثيرة لا يمكن اخذها من سوريا وفلسطين ولم اخذت من هنا

الكلت اضعاف اضعاف ثمنها الاصلي وخصوصاً نحتاج الى اشياء كالأزمان دائرة البرق والبريد

وغيرها التي لا يمكن ان نجدها في هذه الاسواق

نظمي بك : الاترون من المار ان نضع يوازنتنا بدل بمسيرة وكلاء التاج ؟

توفيق بك : لا لا يوجد ما يغفل بالشرف لانها اشتركة تجارية

عطا الله بك : وكأني من المهم على دائرة اللوازم كل ما يحتاجه ان تشترى به من وكلاء التاج ؟

شمس الدين بك : من م وكلاء التاج ؟ اليسوا هم الذين اخذوا مشروعيهم للبيت ومشيروعي

توفيق بك : اذا عيب عليهم ان يأخذوا بمسيرة مثل هذه ؟

عطا الله بك : لا لا يوجد ما يغفل بالشرف لانها اشتركة تجارية

توفيق بك : يمكن تغيير الاسم مثلاً نضع كلمة مصاريف لازم بدلاً من مصاريف وكلاء

التاج .

محمد بك الانسي : ويمكن ايضاً ان نضاف على المادة (١١) وثاني المادة (١٢)

وكيل الرئيس : اضع اقتراح توفيق بك بالرأي

فوافق المجلس على قبوله

وكيل الرئيس : اضع اقتراح انسي بك بالرأي

فوافق المجلس على قبوله فاصبحت المادة (١١) كما يأتي

١١ متنوعة ومصاريف لازم

توفيق بك : الفصل (٢٢) دائرة الاعتماد

شمس الدين بك : هنا خط الجدل كله . اريد ان اسأل على اي اساس وضعت هذه المبالغ

وبناء على اي تقدير ومن هو المقدر للرواتب ؟

توفيق بك : اتخذت اساس الميزانية السابقة في تقدير هذه المبالغ والذي قدرها هو دولة

المستند البرنيطاني

شمس الدين بك : هل هو الذي وضع الرواتب وصنفا ؟

توفيق بك : نعم هو الذي صنفا بصنفة رئيس دائرة الاعتماد

شمس الدين بك : كيف قلتم هذه المبالغ ؟

توفيق بك : بموجب الاتفاقية

شمس الدين بك : اذا كان لا يمكننا ان ننزل شيئاً من هذه المبالغ فلماذا تقسموها لنا أنقرها

على علائقنا مع ان الانكسار انفسهم غير وافين عنها ؟ لكن حكومتنا قبلتها لانها صنعتها الاستعداد

الكافي . نعم كساهلنا مع الجيش وقتلنا انه سؤلف من اجسادنا ولكن دائرة الاعتماد الاسم الله

عليه لا يوافق على القول انه يوافقنا على علائقنا

عوده بك : نحن خائفين لشطب شيء من هذه الميزانية وم يقابل ذلك يشطبون من هناك

مكتبة جامعة القاهرة

شمس الدين بك : ناولونا الاعانة باليد اليمنى ولا تخذونها باليد اليسرى
 محمد بك الانسي : ضعوا مجموع ميزانية دائرة الاعتماد بالرأي
 توفيق بك : ان مجموع ميزانية دار الاعتماد ٦٩٩٥
 وكيل الرئيس : موافق على هذا المبلغ ؟
 شمس الدين بك : اقترح ان ان ينزل الى « ٥٠٠٠ » آلاى فقط
 قبل المجلس ميزانية دار الاعتماد كما هي
 توفيق بك : الفصل « ٢٣ » دائرة المراقبة
 نظمي بك : لي كلمة بهذا الموضوع :

لدينا مشروع موازنة لدائرة سميت « بدائرة المراقبة » وقد خصص لها في موازنة حكومتنا فصل
 خاص هو الفصل ٢٣ الثالث والشرور ، وهو الفصل الذي اراد سعادة مقرر اللجنة المالية ان
 يبدأ بتلاوته
 وكما لاحظ ان سعادته هو الذي سيعطي الايضاحات عن هذا الفصل وهو الذي - كما اعتقد -
 سيتولى ايضا امر الدفاع عن الدائرة المشار اليها وعن مشروع موازنتها كما دافع عن غيرها من
 الدوائر الاخرى
 ثم قد دافع وسيدافع في مواضع الموازنة لانه مقرر اللجنة اول لانه امين من الجمعية
 ولكنه مضطرب بحكم الضرورة ان يمد هذا الفراغ للبحث عن عرفة البيض من رؤساء الدوائر
 الذين منهم ايضا من لم يعود ان يقف في مثل هذا الموقف الدقيق الحرج ، ومنهم من يظن ان
 ذلك ليس من واجبه ومنهم ايضا من يرى انه ليس في حاجته لان يمد نفسه في موضوع سيتولى
 الحكومة بحقه والمداومة عنه .

وطا ان الحكومة منا والينا وهي عضو طبيعي في هذا المجلس فنحن اذن في هذا المجلس الواحد
 الشاكر كونهم ونحن الذين انتمون عن الشئتي منهم ونسجل الحشم والحنك في آن واحد
 نطلب ايضا اليه ان يمد يده الى لجنة المراقبة في كل ذلك الضحايا البقيية فيقطع اوصالها
 ويحرر بالادعاء والابتلاء عليها بل هذه الاوضاع الحكومية القاتلة التي لا تترك
 قد يقال بالي خرجت من الصدود ولكن عذرا فان مشروعنا التشريعي السالكل السكوا على كما سميت
 مخرجنا فيرجا ،
 فلهذا نحن

كيف لا يخرج والحكومة وليس لها اي عذر تطلب منا ان نضع من مال الامة التي لنا
 « ٣٧٨٩ » ليرة فلسطينية لتشكل دائرة اجنبية ليست في الحقيقة لنا ولا هي منا
 أسست هذه الدائرة بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٢٨ وقد اسماها السطر برلين للزرائب العام في
 فلسطين وبدأت : ناول الماهان نفسها دون تحديد او تعيين وقيل ان بوضع لها قانون نس
 وقامت تتدخل بالصغيرة والكبيرة فتعدت ادارة الحكومة بتدخلها باور تفهين الاعشار
 وغير ذلك من الامور الحكومية الادارية حتى خيل للناس انها حكومة مستقلة ذات نفوذ على
 حكومتنا العربية الاردنية .

وما برحت تزيد عدد موظفيها حتى اصبح جيشا عرمرما وجعلت موكبهم جميعا عمت
 داجمة الامارة - لتفقد عليهم في ذهابهم وايابهم من اموال الامة التفتت السفرية الكثيرة .
 وما قيل ان رئيس اللقطين نفسه كان في زهاته واستشفائه في حمامات الحة على حساب الامة .
 قد يكون مبالغا فيا قليل ولكن المشول عن ادارة هذه الدائرة المتنازعة كان بإمكانه ان يوزع
 اللقطين على المراكز ويحتر كولا منهم كوظف مقيم في ذلك المراكز ويحذف الصورة يوفى على الامة
 على الأقل التفتت البهائية

هيئات : هيئات ان تعجز الامة للغلوب على امرها من نصفها وتأخذ بتاصررها
 قضيت اراة الله في مكان هذا المجلس وهو الذي القليل بالنسبة لحقوقنا الطبيعية . وقد المم
 احد نوابه ان يسهل الجمعية عن هذه الدائرة القربية . وبعد عناية دامت بضعة ايام جاء رئيسها
 وقرأ في فاعة هذا المجلس بتاريخ ٢٤ - ١٢ - ٢٩ باننا مطولا جاء فيه : ان هذه الدائرة احدى
 دوائر حكومة شرق الاردن الى غير ذلك من البيانات التي لم تقب عن ذا كرتكم . فادنا وصدفنا
 واقترحنا بوقتها ان تقعن الحكومة لهذه الدائرة الجديدة قانونا خاصا طلبنا ان تكون دائرة
 حكومية نظمية بدولان الحاشيات . وقد قبل الاقتراح بتاريخ ٣٠ - ١٢ - ٢٩ واحول على
 الحكومة لمن القانون المقترح وتقديمه لهذا المجلس امرة بالتوازي الاخرى .
 لكنه مضى ما يقارب الاربعة اشهر وانتهت الدورة العادية وها هي دورتنا الاستثنائية الثانية
 على وشك الانتهاء ولا يبق منها الا بضعة ايام والقانون لم يفسح به ومن المؤكد بان الحكومة لم
 تضع من اجله خبرا على ورق ولم تفكر به الله
 ومن المؤسف ان رئيس اللقطين الذي لم يتألا ان يسمى نفسه : يدور من الجهة : لالال

هكذا صيرت العمل

حتى يومنا هذا يبحث الى دوائر الحكومة باوراق استيفاض مطبوع في اعلائها هذه الجملة :

« دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات »

اوران بهذا العنوان تستعملها هذه الدائرة وبهذه الصفة تدير في اعمالها وبالعنوان السالف الذكر تدير سائر المقامات الرسمية .

هذه هي الدائرة نفسها الذي جاء رئيسها وصرح رسمياً امام مجلس الامة بانها احدى دوائر الحكومة . بالها من مواربة وبالها من استتار من الرعي بالنفوس

ما كنا لتصدق الزميل شمس الدين حينما قال (ان هذه البيانات تخدير اعصاب)

نعم احسننا الظن وقتئذ ولكن ما تأملنا بالحكومة بعد ان اعمت قرار مجلس الامة بتقاعسها عن تفحص ذلك القانون المقترح فتعنه وبعد ان رأت تلك الدائرة تعمل باعصارها تابعة لوزارة المستعمرات ان تقدم لنا بمشروع موازنة لتلك الدائرة مع علمها بان البلاد غير محتاجة اليها وبان الامة غير ملزمة بدفع نفقاتها ومرتبات موظفيها .

قلت ان البلاد غير محتاجة اليها وان الامة غير ملزمة بدفع نفقاتها ومرتبات موظفيها ولا يرهن على صمة هذا القول يجب طبعاً ان ننظر الى اوضاعنا الحكومية والى الاصول المتبع في ادارة ماليتنا ثم نبحث باعمال هذه الدائرة ونرجع اخيراً الى ماورد بالاتفاقية من نصوص تتعلق بهذا الموضوع .

بديهي ان ماليتنا ليست تحت المراقبة بحسب بل هي في الحقيقة تحت تصرف ممثل الحكومة البريطانية ، تحت تصرفه المطلق لا يتنازع فيه حتى اليوم منازع لا من الامة ولا من الحكومة .

يدير ادارتها مباشرة مستشاره ونفقاته هو الذي يصدر الامر المالي - اي امر الصرف - وبدون ذلك لا يصرف مل واحد من مال الامة ولو كان لصالح الامة .

اذاً فان المراقبة اعني دائرة المراقبة التي نحن بصدددها هي مراقبة اعمال رجال الحكومة البريطانية وهي بالنسبة اليها مراقبة فوق مراقبة .

فيكفي الامة ان تتفحص مراقبة واحدة اما الثانية فليس من العدل ولا هو من مقتضى العهد المعلوم ان يحملها لها وهي مثقلة بالمصائب .

قال رئيس الدائرة المراقبة في بيان التبادي بين السالف الذكر ان المراقبة هي التي تأسس طريق

حسابية منظمة ، وللأشراف على مراقبة الحسابات والمعاملات المالية ، فهي والحالة هذه اشبه بديوان الحسابات كما اسلفنا .

فديوان الحسابات ضروري فيما لو كانت ماليتنا بايدينا وكنا نحن المسئولون عنها .

اما وان ادارة المالية يديرها المستشار المالي البريطاني مباشرة وإشارة الصرف تعطي من نفقة المعتمد فليس للمصلحة ولا للبلاد اقل احتياج لتشكيل مثل هذه الدائرة .

لان الاعمال التي يقوم بها ديوان الحسابات مادة في الحكومات الاخرى هي نفس الاعمال التي يتولاها الآن في بلادنا فحكمة المعتمد البريطاني ومستشاره وموظفوه هذه هي الحقيقة ولكنها مرة اما ان الامة غير ملزمة بدفع نفقات الدائرة مراقبة ودفع مرتبات لموظفيها فذلك مما لا يحتاج لبرهان .

ومع هذا اريد ان ادمجني هذه براهين قوية وليتسنى لي ذلك بحجبان ترجع الى ماورد بالاتفاقية من نصوص تتعلق بالموضوع كما اسلفت .

جاء بالمادة (١) من الاتفاقية ان سمو الامير يوافق على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن .

فدائرة المراقبة كما تملكون ليست من دوائر الحكومة وليست من موظفي المعتمد البريطاني اذ انها لم تدخل ضمن موازنته التي اقراها المجلس في هذا اليوم فاذاً ليست من الجهات التي تدخل تحت معقول هذه المادة .

وجاء في الفقرة الاخيرة للمادة (٥) ان سمو الامير يوافق على انه لا يغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرق الاردن .

وطريقة مراقبة الاموال العامة للنصوص هنا في هذه الفقرة كما تملكون هي الطريقة التي كانت متبعة في شرق الاردن عند وضع مشروع الاتفاقية .

فللمشروع وضع قبل عام ١٩٢٨ والاتفاقية وقعت من قبل المؤرخين في شهر شباط سنة ١٩٢٨ وفي هذا التاريخ لم يكن قد تأسست بعد في شرق الاردن لم جميع مثل هذه الطريقة في بلادنا اذ ان هذه الدائرة تأسست في شهر نيسان سنة ١٩٢٨ أي بعد توقيع الاتفاقية بشهرين لهذا لا يمكن

القول بأن الهدم السالف الذكر يشمل هذه الدائرة.

اذن فالأمة غير ملزمة لا حكماً ولا عهداً بقبول مثل هذه الدائرة ولا يدفع نفقاتها ومريبات موظفيها.

وليس في الاتفاقية المعلومة ما يجبرنا على قبول مشروع موازنة هذه الدائرة بصورة من الصور. والي في موقعي هذا لا اريد ان اصدى لتتبع اعمال بعض موظفي هذه الدائرة ولا اربح في ان اتدبها مع اني اعلم الشيء الكثير لان من رأسي الاكتفاء بالاستغناء عنها ولهذا اقترح عدم قبول مشروع الفصل (٢٢) من الموازنة وهو الفصل العائد لدائرة المراقبة الجيوش عنها ورفضه وعدم إقراره.

اذ لسنا بحاجة الى دائرة مراقبة ثانية ترافق دائرة المراقبة الاولى وليس من العدل ان نحمل الأمانة عينا فوق عينا، سيما وانها لم تتم باعمال تتناسب مع ما تقاضيه من الرواتب وانفقته من النفقات. واطمئني في زملائي الكرام ان يقرروا رأيي الذي لا اتوخى منه غير الصالح العام. ومع هذا فكل رأيي والله اللهم للصواب.

نظمي بك : اني اؤيد الزميل الذي اجاد وابدع بالموضوع ولم يترك حضرة الزميل قولاً لغيره بالنسبة للموضوع فانا اني على اقتراحه واخيف عليه فترة صغيرة على ان نمود في البحث في دائرة المراقبة بعد وضع قانون خاص يبين تشكيلات هذه الدائرة ووظائفها وفي اي الديوان مرتبطة أي وزارة المالية او رئاسة الوزراء حسب قرار المجلس التشريعي ؟ يعني الغاء هذه الدائرة الى ان تضع الحكومة لها نظاماً. فالهاترة المذكورة دخلت الى شرق الاردن في ظروف مخصوصة ولم ننتسب الحكومة الى وضع نظام خاص لها « الله يخلصنا من هذه الحكومة »

توافق بك : من المعلوم انه قبل اعلان القانون الاساسي لشرق الاردن وتأليف هذا المجلس التشريعي المالي كان المجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير صلاحية احداث الدوائر وبموجب هذه الصلاحيات قد اقر المجلس التنفيذي بتاريخ ١٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٨ تأسيس هذه الدائرة ووافق سمو الامير على ذلك.

ولما اقترح حضرة الاستاذ شمس الدين بك وضع قانون يبين صلاحيات هذه الدائرة نظر المجلس العالي في الاقتراح في اواخر دورته العادية وقبله واروده الى رئاسة الوزراء لوضع القانون وبما ان الدورة قد انقضت وهذه الدورة عقدت بصورة فوق العادة لاجل البحث في الامور المالية

الصادرة باسم الدعوة لم يكن بالامكان البحث في القانون الذي طلبته وقراره ومن الضروري ان يتأخر الى الدورة العادية القادمة على اني لست ارى من المأمول ان تلقى هذه الدائرة التي اتمت بحسب صلاحية كانت موجودة اذ ذلك بدون ان يصدر قانون بالغائها لانها دائرة موهلة لبقية الدوائر.

لذلك ارجو ان يوافق المجلس على النظر في موازنتها لان النظر في الموازنة المذكورة لا يتضمن الرجوع عن الاقتراح وعند الدورة القادمة اما ان يقبل القانون بالشكل الذي اقترحه المجلس وتكون الدائرة اتمت بوجبه واما ان يدلل فتعدل الموازنة بحسب ما تقتضيه الحالة شمس الدين بك : تخدير اعصاب !

محمد بك الانسي : اني اذكر القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في ١٨ كانون ثاني سنة ١٩٢٨ حيث يقول انه تقرر الموافقة على احداث فرع لديوان مراجعة الحسابات التابع لوزارة المستعمرات في شرق الاردن على ان تقوم المالية بالترتيبات اللازمة للعمل حتى اذا اقترنت بالارادة السنية الف.

هذا القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لا يلزم البلاد ان تدفع قرشاً واحداً لهؤلاء المواطنين التابعين لوزارة المستعمرات.

فرويس هذه الباترة جاء الى هذا المجلس وقال ان هذه الدائرة من جهة دوائر الحكومة وفي الوقت نفسه يطبع اوراقاً تحت هذا العنوان « دائرة المراقبة التابعة لوزارة المستعمرات » فدائرة غير معينة صلاحياتها وغير ثابته للحكومة وليس في المعاهدة اي نص يلزم البلاد دفع تعويضات لها. وان الاتفاقية لم تنص ولم يلزم البلاد دفع تعويضات الا لدائرة الحشد البريطاني ثم ان موازنة السنين الماضية لم يذكر فيها دائرة المراقبة.

ان المراقبة التي احداثتها حكومة جلالة الملك في شرق الاردن بدون قيد ولا شرط يقوم بها الحشد البريطاني في شرق الاردن لانه هو الذي يمل حكومته لادبير المراقبة لئلا ياتي اوريد الزميل نظمي بك والزميل شمس الدين بك بعدم وضع تعويضات لهذه الدائرة الا ان يصدر قانون يحدد سلطة هذه الدائرة ويبين ارتباطها.

عوده بك : ان البحث في هذا الفصل شمس الدين بك : هذه النتيجة ؟ لا يا عوده بك :

عوده بك : (مداوماً) كما تفضل بعض الاخوان لا يتخلو من أهمية كبرى تتناول الادارة والسياسة معاً : هم في عام ١٩٢٨ صدر قانون خاص باحداث هذه الدائرة باسم فرع لتدقيق الحسابات مربوطاً بوزارة المستعمرات وقد عين موظفيتها الكبار منهم بموافقة ارادة سمو الامير للمعلم وصغارهم بموافقة رئيس الحكومة ومضى على تشكيلها ما يقارب الستين ثم يمكننا ان لانعترف على ما سبق من المقررات والقوانين الا انه مشروط علينا ان تقدم اقتراحاً بلغو القانون الذي نراه مناسباً لمصلحة البلاد .

وسبق لاحد الزملاء ان استوضح عن كيفية احداث هذه الدائرة وعلى اثر ذلك حضر رئيس الدائرة والتي يأتينا بين فيه خلاف ما كان مبين في القانون الصادر سنة ١٩٢٨

فالمجلس الموقر قبل بياناته وكلف الحكومة لوضع قانون يبين فيه كيفية ارتباط هذه الدائرة بالحكومة وحتى الآن لم يظهر مشروع هذا القانون .

فأمامنا وجهين اما ان نعتبر هذه الدائرة دائرة عربية اردنية ولنا ملء الحرية ان نتصرف بمخصصاتها : او ان نعتبرها دائرة اجنبية مربوطة بالحكومة البريطانية وحيث ان تكلف الحكومة للخارجة مع للتشدد البريطاني فيما يتعلق بقبول هذه الدائرة او عدمه ومن اين يمكن تأمين نفقاتها ؟

ولذلك انني اقترح قبل البت بقول هذا الفصل او رفضه عدم الاكتفاء ببيانات رئيس هذه الدائرة التي القاها في حضور هذا المجلس بل تكلف الحكومة للخارجة مع دولة المتمدن البريطاني واستحصل جواب خطي منه فيما اذا كان يعتبر هذه الدائرة دائرة عربية يحده مربوطة بالحكومة ولنا ملء الحرية ان نتصرف باحداثها او لنوها او يعتبرها فرع من فروع الحكومة البريطانية وله وحده حق التصرف بها .

وحيث ان الحكومة على فرض ورود الجواب عن قبول الشئ الثاني ان تسأل عن الجهة التي يمكن تأمين نفقات هذه الدائرة فتكون مشتبها على هدى .

شمس الدين بلش : يريد ان يقول عوده بك انه لا يمكنني لوجود هذه الدائرة بل ان تكون ميزانيتها ايضاً مربوطة بوزارة المستعمرات .

عوده بك : « بل ان احسبك تتصرف عري »

شمس الدين بك : وعلى كل بعد دراسة اللغة العربية اي النحو والصرف على عوده بك التمسوس تعرف عري .

عطا الله بك : كان المجلس الموقر ولكن الحكومة لم تجاوب الى الآن من رأي الغاء الدائرة .

عوده بك : هل هذه الدائرة عربية ام انكليزية هذا الذي يجب ان نعلمه .

عقله باشا : ما يخصنا ايش ما كانت تكون .

عطا الله بك : نحن لا نعتبر عليها يا عوده بك وبالاتفاقية لا يوجد شيء من ذلك .

وكيل الرئيس : اضع الفصل (٢٣) بالرأي .

فرفض المجلس عدم قبول الاعتراف بهذه الدائرة بالاكثارية ولم يقبل الدخول في

هذا كره ميزانيتها .

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي